https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i43.687

P-ISSN: 2312-6639
E-ISSN: 2669-9203

TJFPS
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/politic/index
Tikrit Journal for Political Science
مجلة تكريت للعلوم السياسية
IRAQI Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/

No.44

الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عقدين من التطبيق (تقييم التجربة وبدائلها)

Consociational Democracy in Iraq after Two Decades of Implementation: Assessing the Experience and Exploring Alternatives

Moataz Ismail Khalaf [a]
Khalaf Salih Ali [b]
Center for Strategic Studies/University of Anbar [a]
Central Technical University [b]
https://orcid.org/0000-0002-5769-9372

أ.م.د.معتز اسماعيل خلف [a] *
أ.م.د.خلف صالح علي [b]
مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة الانبار [a]
الجامعة التقنية الوسطى [b]

Article info.

Article history:
- Received 20 March.2026
-Received in revised form 6 April. 2026
- Accepted 20. May. 2026
-Final Proofreading 14 June. 2026
- Available online: 30. June .2026

Keywords:
- Post-2003 Iraq
- Consociational Democracy
- The Iraqi Political
- System, Democracy
- Democracy

©2026. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract This research examines the experience of consociational democracy in Iraq two decades after its adoption as a framework for managing deep-seated pluralism and identity cleavages. The study posits that while this model played a role in preventing total state collapse and mitigating direct conflict post-2003, its implementation has yielded structural crises that hindered state-building and fostered systemic corruption. The research aims to evaluate this experience by analyzing its strengths in maintaining civil peace versus its weaknesses as an obstacle to democratic transition and inclusive citizenship. Furthermore, the study explores potential alternatives, such as "National Majority Democracy" or "Reformed Consociationalism," as pathways to overcome political deadlock. Utilizing a descriptive-analytical and comparative approach, the research provides a critical perspective on the future of political stability in Iraq, addressing the central question of whether this model remains viable amidst contemporary challenges.

*Corresponding Author: Moataz Ismail Khalaf, EMail: moataz.ismail1983@uoanbar.edu.iq, Tel: XXX, Affiliation: Center for Strategic Studies/University of Anbar.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

- الاستلام: 3 حزيران 2026
- الاستلام بعد التنقيح 15 حزيران 2026
- التدقيق اللغوي 20 تموز 2026
- القبول: 23 تشرين الثاني 2026
- النشر المباشر: 31 كانون الأول 2026

الكلمات المفتاحية:

- الديمقراطية التوافقية
- العراق بعد عام 2003
- العملية السياسية في العراق
- النظام السياسي العراقي
- الديمقراطية

الخلاصة: يستعرض هذا البحث تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق بعد مرور عقدين على تبنيها كإطار لإدارة التعددية والانقسامات الهوياتية العميقة. ينطلق البحث من إشكالية مفادها أنه على الرغم من دور هذا النموذج في منع الانهيار الشامل وتقليل حدة الصراع المباشر بعد عام 2003، إلا أن تطبيقه أفرز أزمات بنيوية عطلت بناء الدولة وأدت إلى استشراء المحاصصة والفساد. يهدف البحث إلى تقييم هذه التجربة عبر تحليل نقاط قوتها في الحفاظ على السلم الأهلي، ونقاط ضعفها التي جعلتها عائقاً أمام التحول الديمقراطي والمواطنة الجامعة. كما يسعى البحث إلى استشراف بدائل ممكنة، مثل "الديمقراطية الأغلبية الوطنية" أو "التوافقية المطورة"، كحلول للخروج من حالة الانسداد السياسي. تكمن أهمية الدراسة في تقديم رؤية نقدية لمستقبل الاستقرار السياسي في العراق، معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن للإجابة على تساؤل مركزي حول مدى صلاحية هذا النموذج للاستمرار في ظل التحديات الراهنة.

المقدمة:

يمثل المشهد المجتمعي في العراق نموذجاً بارزاً للبنى الفسيفسائية المعقدة، حيث يتداخل فيه التعدد العرقي، والقومي، والديني، والمذهبي في إطار من التباينات المكوناتية الفريدة التي تميزه عن المجتمعات ذات الهويات المتجانسة. وإن تدبير هذا التنوع الراديكالي يشكل تحدياً بنيوياً حرجاً أمام تماسك الدولة واستقرارها؛ إذ إن إخفاق الأطر السياسية في استيعاب هذه الانقسامات قد يدفع بالمجتمع نحو نزاعات مسلحة واحتراب داخلي، على غرار المحطة التاريخية القاسية التي عاشتها البلاد بين عامي 2005 و2006 وما رافقها من عنف مبني على الهوية الفرعية. وفي سياق البحث عن مقاربات وقائية تضمن الاستقرار، برزت "الديمقراطية التوافقية" كآلية دستورية وسياسية لإدارة الحكم، تقوم على فلسفة الشراكة الشاملة لجميع المكونات، وتمنح الأقليات الضمانات اللازمة لمنع هيمنة أو تعنت الأغلبية العددية.

وانطلاقاً من مرور عقدين على تبني هذا النموذج في البيئة السياسية العراقية، يتناول هذا البحث تقييماً نقدياً لمسار التجربة التوافقية ومخرجاتها، راصداً مكامن الإخفاق والنجاح فيها. ومع تصاعد الأطروحات التي تنادي بفشل هذا الخيار، يسعى البحث إلى إثبات أن معطيات المرحلة الانتقالية الحرجة فرضت التوافقية كضرورة واقعية ومرحلية لضمان السلم الأهلي، معتبراً إياها جسراً انتقالياً نحو نضج سياسي مستقبلي يؤسس لديمقراطية الأغلبية السياسية العابرة للمكونات، وضمن إطار دولة مدنية جامعة تكفل حقوق الأغلبية والأقليات على حد سواء

أهمية البحث:

تحظى موضوعة الديمقراطية التوافقية في العراق باهتمام المحللين السياسيين والباحثين في الدراسات العراقية، خاصة في مجال دراسة الهويات الفرعية واثرها في آليات عمل النظام السياسي، فضلاً عن خطورة التوظيف السياسي للهويات والتكوينات المجتمعية في الصراعات السياسية وتأثير ذلك على وحدة واستقرار الدولة العراقية، إذ أن توظيف هذه الإشكالية في الشأن السياسي من الممكن أن تؤدي إلى عنف موجه ضد المكونات الأخرى، وهذا يقود إلى صراع وحرب أهلية. وهذا يمكن أن يعيد الاستقرار السياسي والأمني إلى مربع العنف والإرهاب.

اشكالية البحث:

تتبلور المشكلة البحثية في وجود معضلة سياسية وبنيوية ناتجة عن حصاد عقدين من الزمن على مأسسة "الديمقراطية التوافقية" كصيغة لإدارة الحكم والدولة في العراق؛ حيث أفرز هذا التطبيق العملي جدلية واضحة تتأرجح بين مسارين: مسار حقق مكتسبات وإيجابيات مرحلية أسهمت في ضبط التوازنات المكوناتية وحفظ السلم المجتمعي في فترات حرجة، ومسار آخر أنتج حزمة من السلبيات والتشوهات الهيكلية التي عطلت مسيرة بناء الدولة ومؤسساتها على كافة الصعد. وإن استمرار هذا النموذج بصيغته الحالية لم يعد يمثل الخيار الأمثل للمستقبل، مما يفرض حاجة ماسة لتقييم التجربة تقييماً نقدياً شاملاً لتحديد مكامن الخلل واقتراح مسارات علاجية وبدائل بنيوية قادرة على العبور بالبلاد نحو الاستقرار المستدام.

وبناءً على هذه المعطيات، تنبثق الإشكالية المركزية للبحث من خلال التساؤل المحوري الآتي: ما هو التقييم العلمي والعملي لمسار الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عقدين من التطبيق، وما هي أبرز إيجابياتها وسلبياتها، وما السبل الكفيلة بمعالجة أزماتها؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها إن مسار الديمقراطية التوافقية في العراق على مدار عقدين من الممارسة قد شابه الفشل والإخفاق البنيوي في محطات متعددة من صياغة السياسات العامة وآليات اشتغال النظام السياسي، إلا أن هذا التعثر الإجرائي لا ينفي دورها المرحلي الحاسم في كبح جماح التفتت، وصون وحدة الدولة، وتحصين السلم المجتمعي؛ بيد أن هذه المكتسبات الوقائية لا تمنح الشرعية لتأبيد النموذج التوافقي

أو مأسسته الدائمة، بل تستوجب توظيفها كجسر انتقالي، ومرحلة تمهيدية تهدف إلى تهيئة البيئة التشريعية والثقافية والمؤسساتية للعبور نحو صيغة ديمقراطية متقدمة ومستدامة.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة سلبيات وايجابيات التجربة العراقية في التوافق السياسي، واقتراح بدائلها الممكنة عبر تهيئة الظروف المعجلة لمرحلة الانتقال الديمقراطي.

هيكلية البحث:

قسمنا البحث الى أربعة اقسام تناولنا في المبحث الاول مدخل مفاهيمي عن مصطلحات البحث، وتناولنا في الثاني سلبيات التجربة العراقية في التوافق السياسي، وتطرقنا في الثالث محاسنها في العراق، وبحثنا في الرابع أهم بدائل التجربة العراقية في مدار البحث، فضلاً عن هذه التقسيمات الأربع احتوى البحث مقدمة وخاتمة تطرقنا فيها الى اهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: مدخل مفاهيمي:

يقصد بالديمقراطية التوافقية هو أن يكون لكل مكون –طائفة– نصيبها من تشكيلة الحكم بصرف النظر عن كون هذه المكون–الطائفة– اغلبية أم أقلية، فالديمقراطية التقليدية ترتكز على قاعدة الاغلبية المطلقة، أي الأخذ بقاعدة (النصف+1) من الأصوات عند اتخاذ القرار السياسي، دون الاهتمام بمصالح الاخرين من الاقليات، وهو ما لا يتوافق مع المجتمع التعددي أو متعدد الطوائف، من هنا تقوم "الديمقراطية التوافقية" على حماية حقوق الأقلية والأكثرية على حدٍ سواء، إذاً النموذج التوافقي يتناسب أكثر رمع المجتمعات التي تتميز بالتعددية الطائفية.[1]

وعرفها (آرنت ليبهارت) استناداً إلى اربع خصائص، العنصر الاول والاهم هو الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات ذات الأهمية الواضحة في البيئة الاجتماعية المتعددة، ومن الممكن أن يتخذ عدة أشكال منها الحكومة الائتلافية التي تتسع لكل الكتل او أغلبها في النظم البرلمانية، أو هيئة موسعة ذات اختصاص استشاري هام، أو ائتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار ومسؤولي المناصب القيادية في الأنظمة الرئاسية. وبالنسبة لبقية العناصر فهي حكم الاغلبية الرضائي –الفيتو–، والتمثيل النسبي أي

[1] –محمد زين العابدين السيد محمد، "الديمقراطية التوافقية وأثرها على الحياة السياسية: دراسة حالة لبنان"، رسالة (ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2009، ص8.

النسبية كمعيار للتمثيل والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية وتخصيص الموارد، ودرجة مقبولة من الاستقلال القطاعي في ادارة الشؤون الداخلية الخاصة لكل طائفة.[1]

ويطرح هذا النموذج كشكل من أشكال ممارسة السلطة في الدول التي تعيش التعددية المجتمعية على اسس قومية أو دينية أو مذهبية، والتي تعاني من ضعف في الوحدة الوطنية وتواتر في الصراعات ذات الطابع السياسي، لذلك فعملية اشراك كل الطوائف المجتمعية –الاغلبية والاقلية– في صناعة السياسة والقرارات المصيرية، يعد بحسب مؤيدي هذه الديمقراطية ضمانة من ضمانات عدم الانخراط في صراعات ونزاعات قد ترقى الى الحروب الأهلية.[2]

ويعمل هذا النموذج –التوافقي– من الديمقراطية على ضمان وترميم السلم المجتمعي بين الطوائف والمكونات المجتمعية، والتي تتميز احداها عن الاخرى مستندة الى ما يمكن ان نطلق عليه اسم التعددية المجتمعية الناتجة عن وجود عدة ثقافات داخل نظام اجتماعي واحد، والتي تتطلب تمثيلاً تعادلياً لمختلف الفئات وهذا من شأنه ان يجنب النظام السياسي موجات الصراع والعنف.[3]

---

[1] – آرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة: حسني زينة، (بغداد–بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، 2006)، ص47.

[2] – ياسين سعد محمد البكري، "اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية"، مجلة **المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 27، (العراق، 2009)، ص59.

[3] –ازهار الغرباوي، "الديمقراطية التوافقية: المفهوم والتطبيق في مجتمع متعدد"، **جريدة الصباح الكويتية**، (الكويت)، 2006/12/13.

المبحث الثاني: سلبيات التجربة التوافقية في العراق:

أفضى التطبيق العملي للنموذج التوافقي في البيئة السياسية العراقية بعد عام 2003 إلى جملة من التداعيات الهيكلية والتشوهات البنيوية التي ألقت بظلالها على كفاءة الدولة وقدرتها على النهوض بمؤسساتها. ورغم أن هذا النموذج صيغ في بدايته كآلية لتبديد الهواجس المكوناتية وتوزيع السلطة، إلا أن مأسته على مدار عقدين من الزمن حوّلت التوافق السياسي من أداة لإدارة الأزمات إلى منبع رئيس لإنتاجها. وتتجسد هذه المعضلة في تحول التوافقية إلى صيغة للمحاصصة الفئوية والحزبية، الأمر الذي تسبب في شلل مراكز صنع القرار الإستراتيجي، وإضعاف الهوية الوطنية الجامعة لصالح الهويات الفرعية المستثارة، فضلاً عن ترهل الجهاز الإداري للدولة وتفشي الفساد المؤسسي نتيجة غياب المعايير التنافسية والكفاءة الموضوعية.

وبناءً على هذه المقاربة النقدية، يسعى هذا المبحث إلى تفكيك البنية السلبية للتجربة التوافقية في العراق ورصد مخرجاتها العكسية، وذلك من خلال تسليط الضوء على المحاور التحليلية الآتية:

أولاً: عدم الاستقرار السياسي واستدامة الازمات:

تميزت العملية السياسة في عراق ما بعد عام 2003، بغياب الثقة بين القوى السياسية المختلفة، ويعود الدافع الرئيس في هذا إلى طبيعة التيارات السياسية وسلوكياتها في المجال العام، إذ لم تكن ممثلة لكل الشعب العراقي وإنما تركز تمثيلها على طوائفها ومكوناتها، مما أفرز عدم الثقة فيما بينها بسبب اختلاف المصالح والايديولوجيات، ومما زاد الامر سوءً هو لجوء القوى والاحزاب الكبرى الى تهميش الاحزاب الاخرى[1]، وادى ذلك الى انسحابات من سياسية لبعض الكتل المعترضة على سلوكيات صانع القرار، مثلما حدث عندما انسحب التيار الصدري معترضاً على عدم اعطاءه الحق في تشكيل الحكومة قبيل تشكيل حكومة السيد محمد شياع السوداني رئيس الوزراء العراقي السابق، وممكن لهذه الانسحابات السياسية ان تولد حالة من الاغتراب السياسي داخل تيار مهم في المجتمع العراقي مثل التيار الصدري.

[1] – رشيد عمارة، "الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي"، **مجلة زانكوى سليماني**، العدد (30)، (العراق، جامعة السليمانية، تشرين الاول 2010)، ص151.

فمشكلة غلبة طابع الصراع الصفري على أسلوب إدارة الدولة في عراق ما بعد 2003، بفعل الطبيعة المختلفة لأفكار وأهداف ومواقف الكتل المختلفة والمتصارعة، جعل كل كتلة منها توظف الجزء الاساسي من جهودها لإيقاف عمل الكتل الأخرى المتصارعة معها، وعرقلة جهودها وتعطيل مساعيها، وافشال مشاريعها.[1]

ولقد أثبتت ممارستها –التوافقية– في النظام السياسي العراقي عجزها عن صيانة الاستقرار السياسي وتحققه، حيث تميزت القرارات السياسية المهمة بعدم الحسم والفاعلية، لأن صنع مثل هذه القرارات ما جاء إلا من خلال الية المساومات، وهو ما يحتاج الى وقت طويل بسبب تعدد القيادات والنخب.

ثانياً: الفراغ السياسي:

ولدت "الديمقراطية التوافقية" آليات غير منطقية في عالم السياسة والحكم، إذ تمسكت كل كتلة –لمكون معين– بما حصلت عليه من حصص في الحكم، وطبعت عليها الطابع الفئوي المكوناتي حتى صارت لدينا مناصب ذات طابع أو غالب عليه هوية فرعية –هوية مكوناتية– وعند انسحاب صاحب المنصب التنفيذي وكتلته، من المشاركة في الحكومة، يبقى المنصب شاغراً لها في حالة الانسحاب.[2]

كما أن خلو منصب رئيس الوزراء يعد حالة ملازمة لمرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية في العراق، إذ نصت المادة (76/ أولاً) الدستور العراقي النافذ على ضرورة تكليف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة الفائزة الأكثر من ناحية العدد بتشكيل الحكومة خلال 15يوم من تاريخ انتخاب الرئيس.[3]

ومن خلال التجربة التوافقية العراقية يتضح أن التوافقات السياسية لا تتم بسهولة لتشكيل الحكومة الجديدة، ففي انتخابات 2005 تأخر تشكيل الحكومة قرابة (120) يوماً لعدم التوافق على شخص رئيس الوزراء، وكذلك في عام 2010 لدورة البرلمان الثانية تم تأخير تشكيل الرئاسات العراقية الثلاث–رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة– قرابة (130) يوماً، وكل هذا يعد تعطيلاً لأداء السلطة التنفيذية وعلى حساب

---

[1] – ياسين محمد حمد العيثاوي، "الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق"، **مجلة دراسات دولية**، العدد (60)، (بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، 2015)، ص37.

[2] –عمر حاجي سليمان حاجي، "الديمقراطية التوافقية في العراق بعد 2003: الفرص والتحديات"، رسالة (ماجستير غير منشوره)، جامعة الشرق الادنى، نيقوسيا، 2020، ص61.

[3] – المادة (76/أولاً) من دستور جمهورية العراق عام 2005.

احتياجات المواطن الحياتية، وهذا مخالف للمدد الدستورية كما في المواد (54-56-57-72-76)، فالمدة لا تتجاوز (90) يوماً من الانتخابات لحين تكليف مرشح الكتلة الأكبر لرئاسة الوزراء.[1]

وأصبح التوافق السياسي سبب رئيس بعدم انتخاب رئيس لمجلس النواب العراقي خلفاً للسيد محمد الحلبوسي، وهذا أدى الى عدم رضا في الشارع السني الذي يرى أن المنصب من استحقاقه على وفق معادلة أن رئيس الجمهورية من حصة الاكراد، ورئيس الوزراء من حصة العرب الشيعة، ورئيس البرلمان من حصة العرب السنة، وهذا ترك فراغاً دستورياً واضحاً وجلي في عمل الهيئة التشريعية.

ثالثاً: صراع الهويات:

يرتبط صراع الهويات بالفراغ السياسي ارتباطاً سببياً مباشراً، إذ يمثل الفراغ البيئة الخصبة التي تنتعش فيها الولاءات الفرعية البديلة للدولة، كما أن بعض الأحزاب السياسية العراقية منغلقة إما على جماعة عرقية، أو طائفية، أو دينية، حتى لو لم تنص أنظمتها الداخلية على رفض الآخرين في الانتساب إليها، ورغم ذلك فقد اشتهر البعض منها بالطائفية أو العرقية نظراً لطبيعة أعضائها. وهذا الأمر ولد تناقضات في عملها ومبادئها وشروط النهج الديمقراطي.[2]

كما أن غلبة أسلوب الإدارة التصارعية الصفرية على علاقات التفاعل بين المكونات السياسية للبرلمانات المتعاقبة في عراق ما بعد عام 2003، أنتج انسحاب الصراع الى تأزم علاقات التفاعل بين المكونات المجتمعية العراقية، وتبع ذلك تبدل طبيعة الديمقراطية من صيغتها القائمة على التراضي والتوافق إلى صيغة –سلبية– تؤثر على مصالح المجتمع العراقي بكل مكوناته.

ولقد عملت صيغة التوافقية العراقية–المبنية على المحاصصة– إلى افراغ المواطنة من روحها، وذلك بتأكيدها الكبير على الثقافات والهويات الفرعية على حساب الانتماء الوطني الجامع، وهذا ما يصيب وحدة المجتمع السياسي بالتفكك، ويجعل من الانتماءات الفرعية أسوار تسجن المواطنة، ومن ثم فالدولة الوطنية لا يجوز أن تتصف بأي صفة من صفات الفرد الطبيعي، كأن تكون عربية أو كردية، سنية أو شيعية، فالدولة

---

[1] – فراس عبدالكريم، "اداء البرلمان العراقي بعد عام 2005: الواقع والطموح"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (52)، (بغداد، الجامعة المستنصرية، 2012)، ص ص27-28.

[2] – حافظ علوان حمادي الدليمي، "ديمقراطية الاحزاب واحزاب الديمقراطية: دراسة لحالة العراق بعد عام 2003"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد (44)، (بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد)، ص11.

الوطنية حقيقة موضوعية قائمة بذاتها، أسست على ضوئها الحدود والأنظمة والدساتير والحكومات، وأوجدت هوية واضحة وانتماء محدد لا مجال لتجاوزه على الاستحقاقات قانونياً وموضوعياً بأي شكل من الأشكال، فهي تنظر إلى الأفراد بصفتهم مواطنين مجردين من جميع صفاتهم الشخصية. وقد تصبح الديمقراطية التوافقية وسيلة من وسائل تقسيم المجتمع المتعدد الى عناصر أكثر تجانساً واستقلالية، وهذا يعني زيادة الهوة بين المكونات وزيادة التماسك داخل كل مكون على حدة، مما يزيد من حالة الصراع بين الهويات الفرعية، وهذا يصعد من ظاهرة التمايز ويزيد من حالة عدم الاندماج بين المكونات المجتمعية.[1]

ولقد عملت التيارات والكتل السياسية العراقية على التأسيس للإنقسام المكوناتي خاصة مع ضعف الوعي، وعدم وجود ثقافة سياسية مدنية تجمع كل المكونات، وهو ما يؤثر على صياغة هوية وطنية جامعة، فالهويات في التجربة التوافقية هي هويات دينية، وطائفية، واثنية، وليست هوية شاملة لمواطني الدولة، فهي لا ترى في المجتمعات سوى أديان وطوائف.[2]

رابعاً: تعطيل القرار السياسي:

إن حق النقض الذي يعد ركيزة مهمة وأحد أركان "الديمقراطية التوافقية" يعارض مبدأ الديمقراطية بشكل عام وهو مبدأ الاغلبية في اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية، خاصة عندما تمس حقوق الأقليات، هذه القرارات لا يمكن أن تمر من غير موافقة النخب الممثلة للمكونات الفرعية في المجتمع، وهذا يجعل المعضلة الرضائية قائمة، لأن كل طرف يريد أن يحقق قبول الطرف الآخر ليمرر القرار الذي يريده.[3]

ويلحظ في النموذج العراقي التوافقي أن هناك قصور في انتاج القرارات التي تخص حياة المواطن وخاصة في داخل مجلس النواب، إذ تخضع التشريعات للمساومة واستخدام (حق الفيتو)، مثال ذلك ما حدث من فيتو من قبل بعض الكتل للاعتراض على ترشيح ابراهيم الجعفري في عام 2006 لرئاسة الوزراء، واستخدام الفيتو لعد ترشح نوري المالكي للدورة الثالثة. ويلاحظ أيضاً أن تشريعات القوانين كانت تصدر بعد مخاض عسير

---

[1] – حسن تركي عمير، "اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية"، **مجلة ديالى**، العدد (58)، (العراق، جامعة ديالى، 2013)، ص162–163.

[2] – طه فليح، "الديمقراطية التوافقية وامكانية نجاحها في حل مشكلة السلطة في العراق"، رسالة (ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق–الجامعة الاسلامية، لبنان– خلدة، 2015–2016، ص135.

[3] – علي محمد علوان وخضر عباس عطوان، "اداء البرلمان العراقي: أفكار أساسية لعقل برلماني رشيد"، **مجلة بيت الحكمة**، العدد (51)، (بغداد، بيت الحكمة، بغداد، 2011)، ص9.

ومساومات بين الكتل البرلمانية كما حصل عام 2008، في التصويت على الاتفاقية الامنية بين العراق وامريكا. وفي عام 2008 أيضاً تم تعطيل لبعض مشاريع القوانين بعد اكتمال مناقشتها مثل قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم إذ رفضته جبهة التوافق، وقانون العفو العام الذي رفضه الائتلاف العراقي الموحد من أجل ادخال بعض التعديلات عليه، وقانون الموازنة العامة الذي رفضه التحالف الكردستاني، ولأهمية تلك القوانين فقد أقرها البرلمان بأسلوب السلة الواحدة– الرزمة– لاحقاً بعد تنازل كل طرف عن معارضته من أجل حصول الطرف الآخر على التشريع المؤيد له.[1]

خامساً: ضعف الدور الرقابي للبرلمان:

أدت الديمقراطية التوافقية ونظام المحاصصة على أسس هوياتية الى مشاركة أغلب الاحزاب والتيارات السياسية في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا غيب دور المعارضة داخل البرلمان والتي تعد ركيزة مهمة من أركان الأنظمة البرلمانية الناجحة فكل طرف يتغاضى عن أخطاء الطرف الثاني خوفاً من أن يقوم الأخير بمحاسبة الأول وتحريك المساءلة ضده بسبب أخطاءه أو أضراره بالمال العام وغير ذلك من الموضوعات في ظل سيادة مناخ تكريس المصالح الشخصية على حساب المصلحة الوطنية، وهذا الواقع أدى إلى الاتكالية والتنصل من المسؤولية والقاءها على الأخرين، إذ أن الحكومة مقيدة بمقررات التوافق السياسي–المحاصصة– مما يسبب ضعفها وضيق مجال مناورتها، فكيف للمجلس التشريعي –مجلس النواب– أن يراقب أداء مجلسي الرئاسة والوزراء في حين أن الاضطلاع بتلك الوظائف جاء نتيجة اليات التراضي السياسي بين نخب الكتل، فضلاً عن أن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة هم رؤساء لكتلهم أو مرشحين لأحزابهم التي لا تأتمر إلا بأوامرهم. فعلى سبيل المثال عند انسحاب رؤساء الكتل من التشكيلة الحكومية سينتج بالضرورة انسحاب الوزراء من الحكومة وتعليق العضوية لأعضاء البرلمان، ولا يعودوا إليها إلا بعودة رئيس الكتلة إلى العمل السياسي.[2]

فالأحزاب والتيارات الحاكمة سياسياً بعد وصولها الى السلطة اتبعت النسبية في تشكيل الائتلافات، وتقاسم المناصب في الجهاز الحكومي الرسمي، إذ انتجت أشكال وتحالفات مختلفة وغير مستقرة، وحدث هذا في كل

---

[1] – سعد شهاب أحمد الشيخ، **الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الاداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام 2005**، (المانيا–برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2022)، ص118.

[2] – آمنة محمد علي، "اشكالية تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 51، (بغداد، الجامعة المستنصرية، 2015)، ص110.

دورة انتخابية منذ عام 2005، 2010، 2014، 2018، وتتوزع الحصص وتتقاسم السلطة التي تتحكم بها الاحزاب الفائزة، ويشمل ذلك اختيار وتعيين الوزراء التابعين لتلك الأحزاب والمدراء العامين، وانتشر الفساد إلى مستويات عالية جداً، وهذا عمق من سوء الأداء السياسي للنخب السياسية التابعة للأحزاب.

وقد انتاب عمل مجلس النواب العراق الكثير من الملاحظات سواء بالسلب والإيجاب، نتيجة آلية التراضي السياسي والمحاصصة بادعاء الكتل الفائزة ومرشحيها تمثيل المكونات كافة، وعدم تهميش أي مكون في المجتمع. وهذه الصيغة –التوافقية– استنسخت من تجربة تشكيل المناصب السيادية إلى تشكيل اللجان داخل البرلمان حسب حصص المكونات. ويؤدي ذلك إلى ضعف الدور الرقابي لهيئة التشريع مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفساد المالي والاداري.

فعدم وجود معارضة في البرلمان والعمل بنظام التوافق، ساهم في ارتفاع حالات الفساد لدى الأطراف المشاركة، إذ أن كل منها يحاول التغطية على اخطاء الآخر من أجل أن يتستر الثاني على أخطائه مع ضعف امكانية المحاسبة للتابعين لشركائه في الصيغة أو التجربة التوافقية.[1]

المبحث الثالث: ايجابيات تجربة الديمقراطية التوافقية العراقية:

على الرغم من التداعيات البنيوية والقصور الإجرائي الذي رافق مسار الديمقراطية التوافقية في العراق، إلا أن القراءة الموضوعية والمنصفة لهذا النموذج تقتضي تفكيك مخرجاته في ضوء الظروف التاريخية والسياسية الحرجة التي تلت عام 2003. فقد شكلت المقاربة التوافقية صمام أمان حاسم وضمانة مؤسسية حالت دون تفكك الجغرافيا السياسية للدولة العراقية وانزلاقها نحو سيناريوهات التفتت الشامل. إن القيمة الوظيفية لهذا النموذج لا تكمن في كونه نظاماً مثالياً للحكم، بل في كونه أداة استراتيجية نجحت في احتواء الهواجس الأمنية والوجودية للمكونات الاجتماعية، وضمان تمثيلها في مركز القرار، فضلاً عن دورها الجوهري في كبح جماح الحروب الأهلية، وإعادة صياغة العقد الاجتماعي على أسس تشاركية منعت انفراد أي طرف بالسلطة. وتأسيساً على هذا البُعد التحليلي، يتناول هذا المبحث رصد وتوثيق المكتسبات المرحلية والمحاسن الاستراتيجية للتجربة التوافقية في العراق، وذلك عبر استعراض المحاور الآتية:

أولاً: القدرة على تجاوز الانقسامات الهوياتية في المجتمع العراقي:

[1] – آمنة محمد علي، "اشكالية تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، المصدر نفسه، ص94.

بما أن الديمقراطية التوافقية تقوم على افتراض وجود مجتمعات تعددية غير منسجمة وتعاني من ضعف الاندماج المجتمعي، فإن الاعتراف بتلك التعددية الاجتماعية هي من أول مهامها، وعملاً بذلك ساهم الدستور العراقي في ديباجته إلى ابراز تلك التعددية، إذ ذكر تكوينات العراق المجتمعية من الشيعة والسنة والأكراد والتركمان، ولم يكتف بهذا القدر بل إنه أكد عليها في المادة الثالثة من الدستور وحدد التعددية القومية والدينية والمذهبية، وقام بالتأكيد على التعددية اللغوية في مادته الرابعة.[1]

إن فكرة التوافقية العراقية تقوم على فرضية أن الميول الصراعية الموجودة في التعددية تقابلها ميول تعاونية عند زعماء الكتل المكونة لها، وهذا من شأنه أن يكبح جماح العنف، ومن خلال الآلية الرضائية في إدارة السلطة، تم انتقال السلطة بطريقة سلمية عن طريق المشاركة السياسية لكل المكونات في التشريع وصناعة السياسة التي تمس مصير المكونات.

وهذا يوضح أن من ايجابيات الديمقراطية الرضائية في عراق ما بعد عام 2003، هو وجود حاجة للتوافق السياسي عند الزعماء السياسيين حول ضرورة التعاون فيما بينها من أجل الخروج من حالة الأزمة والصراع الداخلي، وجدير بالذكر أن هذا الإرث،[2] وبدأ يترسخ شيئاً فشيئاً في فترة التسعينيات من القرن الماضي، ومن ثم تعزز بعد سقوط النظام في 2003، ومما يثبت ذلك هو رغم الاختلاف الفكري بين الأحزاب السياسية العراقية إلا إنها تتفق على القضايا منها الحفاظ على الأراضي العراقية، وترسيخ مبدأ الفيدرالية، والمشاركة السياسية لجميع المكونات، وأصبحت السياسة في عراق ما بعد 2003 خاضعة للتوافقات النخبوية التي وجدت منفذاً للتعبير عن نفسها في مجلس الحكم إلى أن تشكلت الحكومة الانتقالية.[3]

ثانياً: تغيير طبيعة الدولة من مركزية الى فيدرالية اتحادية:

تبنى المشرع الدستوري العراقي تسوية تتجنب التوافقية الحادة من دون أن تدعم النهجين الادماجي والأغلبوي، وتمثل هذه الصيغة الرضائية أفضل نموذج للتعامل مع الخصوصية العراقية، لأنها تسمح للجماعات

---

[1] – دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

[2] - Khudhir, Murtadha Ahmed, and BILAL MOHAMMED SABER. "Crises of political Development in Iraq and ways of treatment after 2003." **Tikrit Journal For Political Science** 3.29 (2022): 28-63.

[3] – ابراهيم عبدالفتاح، **منابع الفكر الديمقراطي بين النظرية والتطبيق في التجربة العراقية**، (مركز الرابطة للدراسات والبحوث والتوثيق، 2013)، ص221.

الفرعية بقدرٍ من الاستقلال الذاتي الاختياري عبر حق انشاء الأقاليم الاتحادية أولاً، وفي نفس الوقت لا تفرض نموذج محدد لتلك الأقاليم من جهة أخرى، بل تعطي المحافظات حق عدم الإنضواء إلى أي إقليم فدرالي، والابقاء على ارتباطها بالحكومة الاتحادية، وتنظيم هذه العلاقة الادارية بينهما على وفق قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم. وقد أعتمد الدستور النظام الفيدرالي وحدد التخصصات والمهام الحصرية للسلطة الاتحادية في المادة (110) منه، والصلاحيات المختلطة مع الاقليم في المادة (114)، وترك كل ما لم ينص عليه في الصلاحيات السابقة ليكون من صلاحيات الأقاليم والمحافظات خارج الأقليم، ومنح الأولوية لقوانين الأقاليم والمحافظات خارج الأقليم على القوانين الاتحادية فيما يتعلق بالصلاحيات المختلطة (المادة 115)، وقد مثل هذا تحولاً جذرياً في تراث الدكتاتورية الذي هيمن على العراق خلال الحقب السابقة، وعد سبباً رئيساً لتهميش الأقليات والجماعات الفرعية، ومنع الهويات الفرعية من التعبير عن خصوصيتها.[1]

قد أشارة المادة الأولى من الدستور العراقي للسير على الخيار الاتحادي (الفيدرالي) في ادارة الدولة، وهو ما يتلاءم مع الاستقلال القطاعي الذي يعد عنصراً أساسياً من عناصر الديمقراطية التوافقية، وهذا النوع من النظم الاتحادية يتماشى مع التنوع الهوياتي في العراق، بوصفه متنوعاً ومتعدد الإثنيات والأديان والمذاهب. والصيغة الاتحادية تحاول خلق التوازن بين التنوع الهوياتي من جهة، والرغبة في بقاء جسد الدولة موحداً وجامعاً لكل ذلك التنوع المجتمعي من جهة أخرى، لذلك إن نجاح أي نظام فيدرالي يتوقف على مدى سيطرته وادارته للتنوع عبر الموازنة بين سلطات المركز والأقاليم والمحافظات بشكل لا يؤدي إلى سيطرة طرف منها على الآخر. وتأتي الطبيعة المجتمعية في العراقي لتجعل من الأخذ بالخيار الفيدرالي ضرورة حياتية لإدارة الدولة، فالخصوصية التي يتميز بها المجتمع العراقي من ناحية التنوع الهوياتي، ورغبة تلك المجتمعات في الحفاظ على خصوصياتها وتطوير ذاتها تجعل من الفيدرالية البناء المؤسسي الأكثر ملائمة للعراق.[2]

ثالثاً: ضمان تحقق مبدأ الشراكة في ادارة الدولة واستيعاب المطالب والمصالح المختلفة للجماعات:

---

[1] – حارث حسن، "التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج"، **مجلة سياسات عربية**، العدد (23)، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات–ومعهد الدوحة للدراسات العليا، تشرين الثاني/ نوفمبر 2016)، ص48.

[2] – يوسف كوران، **التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية**، (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2010)، ص241.

جاءت المادة (49/ أولاً) من الدستور النافذ في العراق على ضرورة مراعاة تمثيل جميع مكونات الشعب العراقي ليس في السلطة التشريعية فحسب بل وجب مراعاة التمثيل والتوازن في كل مؤسسات الدولة، فقد جاءت المادة التاسعة من الدستور النافذ (أولاً) "تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي بما يراعي توازنها وتمثيلها دون تمييز واقصاء".[1]

ويعد مبدأ مساهمة الجميع في تشكيل الكابينة الوزارية هو الهدف من اعتماد الصيغة التوافقية–الرضائية في الحكم، عن طريق بناء سبل كفيلة بضمان مشاركتهم في إصدار القرارات السياسية التي تخص حياتهم، وكان من محاسن الصيغة التوافقية العراقية هو تحقيق المشاركة السياسية الحقيقية لجميع أجزاء المجتمع في الحكومة، ومشاركتهم في بناء هيكل الدولة بدءً من مجلس النواب الذي يتكون من أعضاء لجميع المكونات العراقية، إلى مجلس الرئاسة التي يعد تمثيلاً للمكونات الكبرى في المجتمع العراقي، ومجلس الوزراء، وهو ما يتفق مع المادة (49) من الدستور العراقي التي نصت على "يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم أولاً بطريق الاقتراع السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه". وهذ يدل على حرص المشرع الدستوري العراقي على تحقيق التمثيل المكوناتي المتوازن في العمل الاداري والسياسي، وحل اشكالية مشاركة الجميع في عملية صناعة السياسات.[2]

رابعاً: الالتزام بالحفاظ على النظام السياسي–النظام البرلماني– القائم على توافق النخب المكوناتية:

أعتمد العراق نموذج النظام السياسي البرلماني كنظام في ادارة الدولة بعد دستور عام 2005 الدائم، ونصت المادة (49/ أولاً) من دستور العراق الدائم على ان "يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مئة الف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم بطريقة الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثيل مكونات الشعب فيه".[3]

وهذا النوع من الأنظمة السياسية يسمح للإثنيات والأقليات الممثلة في البرلمان بأن تشارك بفاعلية في إدارة شؤون هيأة تشريع القوانين وهيأة تنفيذها ومراقبة اعمالها، لهذا فالنظام ذو الخصائص البرلمانية على

[1] – دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

[2] – طه فليح، مصدر سبق ذكره، ص132.

[3] – دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

خلاف ما موجود في النظام الذي يعتمد الخصائص الرئاسية في العمل السياسي، إذ تتركز فيه السلطة في يد شخص واحد، هو أكثر ملائمة للمجتمعات التعددية وخصوصاً تلك التي تمر بمرحلة تحول ديمقراطي، بسبب وجود قدر كبير من السلطة بيد نواب الشعب، وبضمنهم بالضرورة ممثلو المجتمعات الإثنية والقومية المتعددة من جهة، وبسبب تبعثر السلطة على أكثر من مركز قرار أو مؤسسة دستورية من جهة أخرى. هذه التعددية في مراكز السلطة تمنح قدرة أكبر للإثنيات والقوميات والمذاهب في الدفاع عن مصالحها وحمايتها.[1]

وفي الجانب العملي توافقت نخب المجتمع السياسية على التداول سلمياً للسطلة السياسية عبر التوافق والتراضي حول اشغال المناصب العليا في الدولة، فقد جرت العادة ومنذ الدورة الأولى للبرلمان العراقي على اختيار المنصب الثلاث الرئيسة "رئاسة البرلمان، ورئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء" بصورة توافقية وبشكل يؤدي إلى مشاركة جميع المكونات في إصدار القرارات.[2]

خامساً: القدرة على ادارة الصراعات السياسية عن طريق الانتخابات:

عانى العراق من حالة من العنف شبه المستدام بعد عام 2003، والذي وصل إلى أعتاب الحرب الأهلية في عامي 2005–2006، لكن توفر الانتخابات كآلية لإنهاء الصراع ومنع تجدده أسهمت إلى حد ما في تقليل موجات العنف، فبدلاً من إستخدام العنف طلباً للتمثيل السياسي، يمكن للمكونات العراقية المختلفة أن تحقق رغبتها تلك من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وطالما كان تمثيلها ممكناً من خلال الإنتخابات فإنه يمكن تخليها عن العنف السياسي، كذلك تعمل الانتخابات على ترسيخ تماسك المجتمع بدلاً من تقسيمه على أسس عرقية، أضف لما سبق يمكن تصميم النظام الإنتخابي على وفق أسس معينة تعمل على تحقيق الاعتدال في المواقف السياسية للنخبة والمجتمع، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الخلافية، وبالتالي يمكن لآلية الانتخابات أن تكون أداة لتحقيق الاعتدال السياسي.

ولقد تبنى العراق نظام التمثيل النسبي كنظام انتخابي، واستمر هذا النظام الى انتخابات عام 2020 البرلمانية ثم تم الرجوع إليه مرة أخرى في انتخابات مجالس المحافظات عام 2023، وانتخابات إقليم كردستان 2024، ويرى انصار "الديمقراطية التوافقية أن نظام التمثيل النسبي" هو الأكثر قدرة على ادارة الصراع العرقي

[1] – يوسف كوران، المصدر نفسه، ص242.

[2] – شمال احمد ابراهيم، **اشكاليات الديمقراطية التوافقية في العراق**، (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013)، ص37.

بسبب قيامه على تمثيل الجماعات العرقية نسبياً في المجتمع، وهو ما يمكن الأقليات من ضمان تمثيلها برلمانياً بخلاف نظم الأغلبية التي قد تحرم هذه الأقليات من التمثيل البرلماني بسبب حصول الجماعات العرقية ذات الأغلبية العددية على معظم المقاعد البرلمانية، إذ تقوم هذه النظم على فكرة الفائز يأخذ كل شيء.[1]

سادساً: حل مشكلة استثناء الأقليات من الحكم:

تعمل الديمقراطية التوافقية على حل الاستثناء الدائم للأقلية من الحكم في حالة المجتمعات التعددية، إذ أن الانقسامات الهوياتية تميل إلى التماثل مع الانقسامات السياسية، بكلمة أخرى إن كل الطوائف يكون لها أحزابها السياسية التي تمثل مصالحها وتعمل على تحقيق مطالبها.[2]

وقد أعطت هذه الصيغة من الديمقراطية للأقليات العراقية حصص ثابتة–كوتا– من مقاعد مجلس النواب، واعتمد نظام انتخابي يحقق لها المشاركة السياسية بشكل دائم في الحكم وهو نظام التمثيل النسبي، وهذه الآلية الانتخابية هي المعتمدة بالنسبة للمدرسة التوافقية، إذ انها تعكس الأوزان الديمغرافية للجماعات المختلفة، وتسمح بتمثيل الأقليات، فمنذ اعتماد التوافقية كصيغة للحكم في العراق شهد النظام الانتخابي عدة تعديلات، فبعد أن جرت انتخابات الجمعية الانتقالية على اعتبار الدولة العراقية دائرة انتخابية واحدة (وهو نموذج انتخابي يعزز ميل الناخبين إلى التصويت على أساس اثني وديني ومذهبي)، تم اعتماد نظام الدوائر المتعددة في الانتخابات اللاحقة، بجعل كل محافظة عراقية دائرة انتخابية واحدة. وفي حين أعتمدت الانتخابات الاولى نظام القائمة المغلقة الذي يؤدي، عادةً، إلى تأكيد دور زعماء الأحزاب والكتل في تسلسل المرشحين، ويضعف قدرة الناخبين على المفاضلة بين المرشحين، فإن الانتخابات اللاحقة قد أعتمدت نظام القائمة المفتوحة الذي يمنح هامشاً أوسع للناخبين في اختيار مرشحيهم، من دون أن يمثل تخلياً عن نموذج القائمة الحزبية.[3]

ثم تم اعتماد نظام انتخابي مغاير، وهو نظام الأغلبية البسيطة مع استخدام نظام الدوائر المتعددة على مستوى المحافظة في انتخابات مجلس النواب عام(2021)، ثم تم تعديل قانون الإنتخابات هذا، والعودة إلى القانون السابق في الإنتخابات البرلمانية عام 2025.

---

[1] –وليد حسن رجب قاسم، "الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي: دراسة تحليلية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (487)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ايلول /سبتمبر 2019)، ص ص26–27.

[2] – محمد زين العابدين السيد محمد، مصدر سبق ذكره، ص35.

[3] – حارث حسن، مصدر سبق ذكره، ص48.

المبحث الرابع: بدائل التجربة التوافقية العراقية:

أملت التوازنات الحرجة للواقع السياسي في العراق بعيد محطة عام 2003 على الفاعلين السياسيين انتهاج صيغة التراضي والشراكة التوافقية كآلية لإدارة صناعة القرار وتوزيع المناصب العليا والوظائف السيادية والإدارية في الدولة. وبالرغم من ترسخ هذه الممارسة وتجذرها على مدار عقدين من الزمن، ونجاحها النسبي في ضبط النزاعات المكوناتية ذات الأبعاد السياسية، إلا أنها لم تعد تمثل المقاربة الناجعة لمعالجة التحديات البنيوية المعقدة التي تواجهها الدولة جراء غياب الإدارة الرشيدة للتعددية المجتمعية. وفي هذا السياق، يذهب قطاع واسع من الفكر السياسي إلى ضرورة إخضاع التجربة التوافقية لمراجعة نقدية وتقييم استراتيجي لمدى فاعليتها المستقبلي، مؤكدين أن تداعياتها السلبية باتت تفوق مكاسبها المرحلية، الأمر الذي يستوجب البحث عن خيارات بديلة وأكثر استدامة. وفي إطار استشراف هذه المسارات، يبرز نموذج ديمقراطية الأغلبية السياسية كبديل موضوعي قادر على التعاطي مع إفرازات التنوع المجتمعي، بيد أن الانتقال الآمن نحو هذا النموذج يظل مشروطاً بحزمة من المتطلبات والمقدمات التمهيدية الكفيلة بإنجاحه، والتي نستعرضها من خلال المحاور التحليلية الآتية:

أولاً: تنمية الثقافة السياسية المدنية:

إن من أهم انجازات الحداثة أن الاجتماع المدني والسياسي قد تأسس على قاعدة المواطنة التي لم يكن لها أن تتحقق لولا الانجاز الأكبر المتعلق بولادة الانسان الحر. فالمواطنة كما تبلورت في العصور القديمة أستندت الى السيادة الفردية وشكلت أساس التعاقد بين المواطنين الأحرار في مواجهة سيطرة المؤسسة الدينية –الكنسية– على الحياة العامة للمجتمع. ويعد تعبير المواطنية ركيزة أساسية في ممارسة العمل الديمقراطي وتطبيقها في المجتمع.[1]

وفي هذا المقام يقدم مثال المواطنة الحاضنة للتنوع، في مجتمع تعددي –مثل المجتمع في العراق– على نحو يتضمن العدالة والشراكة من منطلق احترام التنوع، وعده مصدر ثروة لا ينضب، أو مصدر غنى جماعي مشترك، فيصبح المواطن الآخر باختلافه الثقافي جزءً من عملية بناء ذات الفرد وذات المجتمع، بدلاً من أن

[1] –خالد غزال، **من الدين الى الطائفة: في ضرورة الدولة المدنية**، ط1، (بيروت، دار الساقي، 2015)، ص ص202–203.

يكون منازعاً أو مضاهياً على المغانم، أو مجرد متعادلٍ معي في الحريات والحقوق. وبهذا يصبح التنوع مرتبطاً بعملية التفاعل أكثر من ارتباطه بالمسافة التي تفصل الجماعات.[1]

والديمقراطية لا تقتصر على أطر الحريات، وإنما تنطوي كذلك على شروطاً مادية، من بينها قابليات البشر المتطورة والحصول على المعلومة، ومن هذه هي الثقافة. فالديمقراطية شرط ازدها الثقافة، فوفقاً للمدخل البنيوي من المحتمل أن تشكل الثقافة السياسية نتاجاً حيوياً يدور في نطاق الفعل الديمقراطي. وتتجسد هذه العلاقة بالديمقراطية من كون الثقافة عنصر داخلي في المعرفة يمنحها صفة اجتماعية، تؤكد القبول بالنقد والاجتهاد، لأن الثقافة قبل أي شيء هي عملية نقد مستمر، وترتبط الديمقراطية بضرورة الاعتراف بالآخر، والقبول بحقيقة التعدد والاختلاف والتنوع والاجتهاد، التي تشكل في مجملها جوهر الفعل الديمقراطي.[2]

ولا يزال واقع الثقافة السياسية في العراق قاصراً عن بلوغ مرحلة النضج الديمقراطي، حيث تطغى المزاحمة على المصالح الضيقة على جوهر الممارسة الديمقراطية القويمة، هذا يستلزم ثقافة تقوم على ايجاد ثقافة سياسية جديدة تكون بمثابة العامل المشترك الذي يضم الثقافات الفرعية في الفضاء العام، وتهدف الى حماية التنوع عبر زرعه لقيم تساعد على تسليم أفراد المجتمع للاختلاف والتنوع، وتجعل منه أساس الاغتناء الثقافي والحضاري، وتتبنى رؤية مستحدثة للواقع السياسي تهدف من خلالها الى تكريس مكتسبات المساواة وكفالة حرية العمل السياسي لمختلف القوى والتنظيمات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن للتنظيمات الأهلية غير الحكومية باعتبارها الركائز الأساسية للممارسة السياسية أن تكون مؤثرة في سياق العملية الديمقراطية من دون اطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم ومبادئ الفعل الديمقراطي.[3]

فخلق الثقافة المدنية تعد قوة مميزة للمجتمعات إذ تسهم في اعطاء حس مجتمعي تكافلي وتسهل عملية التواصل والتماسك الداخلي بين الافراد، وتمكن المجتمع من الاعتماد على ولاء أفراده، وحشد التأييد الجماهيري عند الضرورة، وهذا يعني أن المجتمع بحاجة الى تبني ونشر ثقافة سياسية مشتركة تتبنى آليات الحوار،

---

[1] –سعد سلوم، **الوحدة في التنوع: التعددية وتعزيز المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في العراق**، ط1، (بيروت–بغداد، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، 2015)، ص ص228–229.

[2] –عبدالعظيم جبر حافظ، **التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل**، (بيروت، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، 2011)، ص364.

[3] – حسين علوان، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة، مصدر سبق ذكره، ص173.

بصوفها ضرورة انسانية ومنهج عمل يؤسس لسلوك اجتماعي قويم، ومتوازن، ولا يمكن الوصول إلى هذه الثقافة المدنية من غير مشاركة سياسية فاعلة ومؤهلة لهندسة العملية السياسية واشتمالها على مفاصل وطنية متينة في عراق ما بعد 2003.

ثانياً: إلغاء الطائفية السياسية:

بعد عام 2003، أصبحت الطائفية في العراق عملية سياسية ممأسسة، وتياراً جارفاً أضعف القطاع العام ومؤسساته الرسمية، وتبدو ديناميتها في العراق في سياق مأسسة الطوائف وتحاصصها وتشكل القوى السياسية على أساسها مثل نبوءة تحقق نفسها.[1]

ويعد نظام المحاصصة–بشقيه السياسي والإداري–سمة ملازمة لتشكل النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، واستمرار هذه الخاصية يهدد المكتسبات الحقيقية لبناء الدولة المدنية التي تقوم على المؤسسات ونظام الكفاءة في إدارة الدولة كون المحاصصة تصنع حدوداً طائفية تعيق العمل السياسي ولا تركن للتقسيم الحزبي المتعارف عليه في العالم المتحضر، والأخطر مما من ذلك هو تبني أغلب صور وصيغ الطائفية وترسيخها في القطاع المجتمعي العراقي، بقصد كسب نقاط من قبل طرف تجاه الطرف الآخر المختلف إثنياً أو مذهبياً، من غير اعتبار لحرمة الدم الذي تم سفكه، وأن أي دولة تقوم على هذا النوع من النظام في إدارة المؤسسات سوف يؤدي بها إلى تفشي الفساد، والتخبط الإداري يمثل مرحلة التردي الأولى، التي تمهد الطريق لمرحلة التحلل والتفكك الكلي لمنظومة الدولة كمرحلة نهائية.[2]

إن التنافس الحاصل الذي يصور على أنه جار بين طوائف، ليس تنافساً بين برامج سياسية، أو مشروعات لمجمل مصالح الأمة إلا من حيث الشكل، فهو في جوهره ليس إلا مزاحمة حادة على تقاسم السلطة بعقلية الغنيمة ومنطق الإغتنام، بين من ينصبون أنفسهم ممثلين لهذه الطوائف، من مثقفين وسياسيين وإعلاميين وغيرهم، فهم صناع هويتها وذاكرتها، ومن ثم تاريخها المنفصل أيضاً، وفي ظروف هيمنة الطائفية، تغدو المحاصصة صراعاً مستداماً في حالة كون أو ظهور، أنها حرب أهلية باردة أو ساخنة، وهذا هو الوجهة الآخر

[1] – عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص ص348–349.

[2] – خضر عباس عطوان، "العراق معضلة بناء الدولة"، **جريدة الزمان**، العدد (4480)، (بغداد)، نيسان/ابريل2013.

لـ(التعايش) و(التآخي) بين الطوائف إذا لم يسبقه تنظيم العلاقة بالدولة على أساس المواطنة، والإعتراف بثقافة مشتركة تقبل في داخلها بالتعددية.[1]

فالطائفية تهديد للديمقراطية، فبقدر ما تعد الديمقراطية شرطاً للسلم المجتمعي، فإنها أيضاً نقيض الامتيازات السلطوية التي تجد في الطائفية مرجعاً لها. فالوطن نقيض الطائفية، فحينما تفرض السطوة الطائفية أحامها تذوب حدود الوطن وتتلاشى فكرة المواطنة الجامعة، وعندما يفرض الوطن نفسه تتوارى الطائفية، وبهذا المعنى يصح الاعتقاد بأن الوطن لا يحتمل منافسة الطائفية له على السيادة، إذ أن مزاحمة الانتماءات الطائفية لسيادة الدولة تؤول الى تبديد المكتسبات الوطنية وتفضي حتماً إلى ضياع كيان الوطن وحقوق مواطنيه، فحين تحل الطائفية محل سيادة الوطن فإنها تفرض صفاتها وولاءاتها عليه.[2]

ثالثاً: خلق مناخ الثقة السياسية:

إن المشكلة الأساس التي تحول دون بناء دولة المواطنة وسيادة القانون في العراق، تتجلى في إنحسار حدود الثقة بين الفرقاء السياسيين العراقيين إذ تحولت المنافسة من تدافع برامجي إلى أزمة وجودية تغذيها الشكوك المتبادلة، فالعراق كما هو معروف منقسم إلى طوائف متعددة، وأقليات اثنية ودينية، إذ تكمن المعضلة الأساسية اليوم في فقدان الثقة بين نخب مكوناته، وهو ما ألقى بضلاله على الواقع السياسي سلبياً، فتخوف الأطراف السياسية من تسلط أحدها على الآخر، وهذا المشهد يتجلى مثل سمة بنيوية واضحة تشتمل عليها العملية السياسية في عراق ما بعد 2003، نتيجة الاساس الطائفي والعرقي الذي تقوم عليه الفواعل السياسية التي تتبنى خطاب انكار الآخر أو السعي لإقصائه سياسياً، الأمر الذي يجسد أزمة ثقة مستعصية ترهن العملية السياسية وتعرقل جهود الدولة في فرض الاستقرار السياسي والأمني المنشود في العراق وتجعل من أمن البلد رهينة لصراعات المزاحمة على النفوذ.[3]

---

[1] – عزمي بشارة، **الطائفة–الطائفية–الطوائف المتخيلة**، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آذار/مارس 2018)، ص ص322–323.

[2] – عبدالعظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص360.

[3] – خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره. وكذلك ينظر: خالد عليوي العرداوي، "الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي"، **مجلة القانون والسياسية**، عدد خاص، (اربيل، جامعة صلاح الدين، 2011)، ص ص234–235.

وقد كان من أرث ضعف الثقة السياسية بين الفرقاء السياسيين العراقيين هو تبني نظام المحاصصة في توزيع المناصب السياسية والادارية على أسس الانتماءات الأولية في كل تشكيل للحكومات بعد اجراء الانتخابات النيابية، وكبلت أزمة الثقة بين الفرقاء أي محاولة لتغيير قواعد اللعبة في منظومة الحكم العراقية، وأن الازمات والصراعات بين النخب الحاكمة بشكل مستمر تعد كأسفين غرز في حياة الأمة العراقية بتقسيمها الى مكونات تستخدمها النخب الحاكمة في الحصول على مغانم سياسية تحت غطاء التمثيل المكوناتي.

رابعاً: اعتبار الديمقراطية التوافقية مرحلة تحول ديمقراطي:

لم تكن التوافقية يوماً خياراً يشتمل عليه المسار التاريخي للسياسة، وإنما استحدثت كآلية لإدارة الأزمات مما جعلها تفتقر للنضج الثقافي والاجتماعي الذي يضمن استدامة الدولة المدنية، لذا لا يمكن أن تكون حالة دائمة للعمل السياسي الجماعي، بل هي مناسبة للمرحلة التي طرأت على الدول التي تعاني من أزمات مجتمعية وصراعات سياسية حادة، وتزول بزوال هذه الأزمات والظروف التي اقتضت الأخذ بها، وعادة ما تكون مرحلة انتقالية. وتجدر الاشارة إلى أن الانتقال يحتاج إلى مرحلة لمعالجة تحديات ومشاكل المجتمع الحادة، وهذا يحتاج إلى تقليص مساحات الاختلاف والتباينات بين المكونات المجتمعية العراقية، وضرورة تجاوز الوقائع السلبية، وتهيئة السبيل الملائم للإنتقال نحو مجتمع مدني ناضج في جو حضاري تنتفي منه أساليب القمع وتوضع حدوداً رادعة لأساليب العنف السياسي، وتضمن شمول حقوق الانسان لمواطني الدولة كافة متجاوزة أطر الهويات الفرعية.[1]

لذا، لا ينبغي التسليم بالنموذج التوافقي العراقي كخيار نهائي للديمقراطية يجري الدفاع عن الياتها بوصفها الحل الأمثل للعراق، بل يجب اعتبارها مرحلة اضطرارية–انتقالية– لابد من المرور أو العبور فوقها نحو الأفضل منها، ويجب ألا تتحول حدود عملها الى عائق يمنع الانتقال نحو ديمقراطية المواطنة الأكثر فاعلية واستقراراً، وقد تكون التوافقية في مرحلة ما أسوء آلية لإدارة مؤسسات الدولة وقد تعجز الدولة عن كبح سلبياتها، لأنها تتضمن بكل تأكيد مأزق أو شللية تحمل في داخلها القدرة التعطيلية–الدائمة –لصالح أحد اصحاب الفيتوات المتعددة، ما قد يأتي للدولة بالشلل الدائم وعدم القدرة على الاستجابة الفعالة لمطالب مواطنيها، وعندما لا يحمل النظام صفة القدرة على المرونة والتغير من داخله وبالوسائل السلمية، فإنه سينفجر من داخله بكل

[1] – طه فليح، مصدر سبق ذكره، ص139.

تأكيد استجابة للحراك الدينامي الاجتماعي والسياسي، وعندها سيدخل البلد من جديد في دوامة من البحث عن ميثاق تعاقدي جديد يستجيب للتوازنات السياسية المستجدة والمتغيرة.[1]

خامساً: تفعيل دور منظمات المجتمع المدني:

يمثل المجتمع المدني التنظيمات الاجتماعية العاملة في المجال الموجود بين المجال الخاص–العائلة– والمجال العام –الدولة–، ويعد وجود مجتمع مدني صحي وفاعل ضرورة كبرى في نجاح الديمقراطية الناشئة في العراق، لأنه يمثل قوة الفرد والمجتمع في التأثير على الفعل السياسي، وتحصين المكتسبات الديمقراطية عبر تفعيل الرقابة الشعبية بما يضمن عدم تفرد السلطة السياسية بالقرار أو جنوحها نحو التسلط الاداري والسياسي، وتحقيق التوازن بين ممارسات السلطة وحاجات الشعب، ويمكن القول أنه لا وجود للدولة الديمقراطية بدون وجود هيئات وسيطة بين المجتمع والدولة.[2]

وعلى الرغم من وجود المئات من المنظمات الأهلية غير الحكومية المسجلة وغير المسجلة في العراق في مرحلة ما بعد عام 2003، إلا أن عدم استقرار الأوضاع العراقية سياسياً وأمنياً قد أثر سلباً في كثير من هذه التنظيمات، وبخاصة في ظل القرارات العشوائية التي اتخذتها سلطات الاحتلال الامريكي، فضلاً عن تمدد دور القبيلة والعشيرة والمسجد والمعابد الاخرى في اعقاب تفكك أجهزة الدولة ومؤسساتها الذي قدم للناس بديلاً موضوعياً لتنظيمات المجتمع المدني، مما أدى بالكثير منها إلى ضعف التأثير والفاعلية.[3]

والإشكالية التي أثارتها الممارسة التوافقية في الحالة العراقية هي أنها لا تتعامل مع "المجتمع المدني بحمولته المبنية على الإختيار الحر كشرط لتنظيمات المجتمع المدني، بل تتعامل مع شكل آخر من المجتمع المدني بحمولة تتجاوز الاختيار إلى الجبر"، أو ما يمكن توصيفه بـ (المجتمع الأهلي)، وذلك لأنها تتعامل مع العلاقات الأولية والانتماءات الاجتماعية، وتنظر الى الفرد بوصفه عضواً في جماعة دينية، أو طائفية، أو إثنية، وتلك قوالب جبرية ليس للفرد اختيار الانتماء إليها فهي مفروضة عليه. وتلك النظرة إلى الفرد كمنتج

---

[1] –عبدالعظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ص354–355.

[2] – اسراء علاء الدين نوري وحسين علي عثمان، **النظام السياسي في العراق: الازمات –السياسات والمعالجات**، مجلة قضايا سياسية، العدد (63)– السنة الثانية عشر، (بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2020)، ص117.

[3] – حسنين توفيق أبراهيم وعبدالجبار أحمد عبدالله، **التحولات الديمقراطية في العراق: الفرص والتحديات**، (مركز الخليج للأبحاث، دراسات عراقية، 2005)، ص35.

جبري تلغي الاختيار والقدرة على التواصل والانقطاع، والانضمام والانسحاب، وهذا المجتمع الذي تؤسس له التوافقية هو مجتمع جبري عامودي مفرغ من الحرية.[1]

وتعد الولاءات الضيقة والفئوية نقيض دولة المواطنة وسيادة القانون، وتتناقض مع مفهومها. وهذا يقود إلى القول إن التنظيم الفرعي يؤلف حاجزاً جباراً في وجه تشكيل دولة مدنية قوية.[2]

كما أن ضعف منظمات المجتمع المدني كقوى فاعلة في الحياة السياسية والمدنية العراقية أدى إلى ضعف دورها الميداني، وهي أضعف من أن تلعب دوراً فعالاً في ضبط وتصحيح مسارات الممارسة السياسية في العراق، أو المشاركة في اصلاح آلياتها، وترك الكتل السياسية ذات الانتماءات الفرعية تتحكم في توجهات الفعل السياسي وتوجيهه بالاتجاه الذي يخدم مصالحها الخاصة.

لذلك فإن دعمها وتفعيل دورها، واخراجها من ولاءاتها الضيقة الى الولاء العام، ومن الاختيار الجبري المفروض إلى الاختيار الحر في الإنتماء، هو الوسيلة المثلى لفاعليته، وهذا يعد الركن المتين لبناء دولة المواطنة المتحضرة في العراق.

سادساً: استكمال البناء المؤسسي في الدول العراقية:

أشارت المادة (48) من الدستور النافذ لعام 2005، أن الجهة التشريعية في العراق تتكون من مجلس النواب ومجلس الاتحاد، وحددت المادة (65) من الدستور ذاته على إنشاء مجلس يدعى بـ(مجلس الاتحادي، يشارك مجلس النواب بوظيفة التشريع، ويضم في عضويته ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم. لكن هذا المجلس لم يرى النور لحد كتابة البحث –في نهاية عام 2024– وقد وجه المشرع الدستور في المادة المذكوره–65– أن يشرع مجلس النواب قانون دستوري ينظم تكوينه وشروط عضويته، واختصاصاته، وكل ما يتعلق فيه. وهذا التعطيل للتشريعات أحد معالم الممارسة التوافقية العراقية، لذلك ومن أجل بناء دولة عراقية ديمقراطية وجب استكمال بناء "المؤسسات الدستورية" التي تعد من معالم قوة الدولة، فمن غير المقبول

---

[1] – ياسين سعد محمد، "اشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (27)، (بغداد، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ابريل 2009)، ص ص75–76.

[2] – أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، (بيروت، مركز درسات الوحدة العربية، سلسلة دراسات الدكتوراه(37)، بيروت، تشرين الأول/ اكتوبر 2000)، ص91–92.

أن المشرع الدستوري العراقي أوجب استحداث مجلس الاتحاد في دستور عام 2005، ونحن اليوم في عام 2026 ولم يتم لنا ذلك.[1]

سابعاً: ضمان عدم الانتقال إلى دكتاتورية الأكثرية:

يتوقع الكثير من الباحثين في شؤون الدول التي تأخذ بالديمقراطية التوافقية كآلية في الادارة السياسية أنها قد تنتقل الى دكتاتورية الأكثرية الطائفية أو حتى الدخول في متاهات الفوضى والفراغ السياسيتين، لذلك وجب توافر ضمانات والتأني في الانتقال الى الديمقراطية قبل مراجعة كل مرحلة من مراحل الانتقال الديمقراطي لتجنب انحدار النظام إلى شكل من أشكال الديكتاتورية.[2]

ثامناً: استكمال الصفة الاتحادية في الدولة العراقية:

إن تشكيل اقاليم قائمة على أسس جغرافية وليست طائفية أو قومية تعد ضمانة للتحول الديمقراطي وشرط رئيس للحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه من التفتيت الطائفي، وما دعوات الإنفصال التي أثارتها بعض الفواعل السياسية إلا دليل على خطأ الصيغة التي أنتهجتها الدولة في توزيع المهام الإدارية والسياسية، في إطار قومي يتطلع للإنفصال عن العراق أو الاستقلال في الشأن السياسي والمالي على حساب الدولة وسيادتها.وهنا يبدو جلياً أن طبيعة الفيدرالية العراقية كانت أثنية وقامت بترسيم حدود اقليم كردستان حسب انتشار القومية المتواجدة في محافظات اربيل وسليمانية ودهوك، ومع ذلك أعطى إمكانية ضم مناطق كردية أخرى لإقليم كردستان بطلب مقدم من ثلث أعضاء مجلس المحافظة مشفوعاً بموافقة ثلث أعضاء المجلس التشريعي للإقليم.[3] وهذا مؤشر على أن الفيدرالية العراقية لها بعد إثني وإن لم يكن طاغياً، وهنا يبرز الارتباك والغموض الموجود حول طبيعة البناء الفيدرالي في العراق.[4]

---

[1] – ينظر نص المادة (65) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

[2] – رغيد الصلح، **الديمقراطية التوافقية في اطارها العالمي واللبناني، سلسلة الدراسات والمعلومات،** (بيروت، مجلس النواب/الجمهورية اللبنانية، كانون الثاني 2007)، ص60.

[3] – المادة (2/ ثانياً) من قانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم رقم (13) لسنة 2008.

[4] – يوسف كوران، مصدر سبق ذكره، ص248.

الخاتمة:

تعد التوافقية آلية عملية في ممارسة الفعل السياسي وإدارة السلطة، كما أنها مجموعة من الآليات والطرق لإدارة المنافسة والصراع على السلطة في المجتمعات التي تعاني من تعددية مجتمعية غير منسجمة، وذلك من خلال طرق التوافق والتسوية بين الفئات الممثلة للطوائف والمكونات المجتمعية. ومما تقدم في طيات البحث عن سلبيات وايجابيات التجربة التوافقية العراقية يمكن البت بأنها لم تكتسب النجاح بشكل كامل. فقد نجحت في حالات ما، واخفقت بشكل كبير في حالات أخرى.

إن تقييم التجربة التوافقية العراقية يتطلب إعادة هندسة وبناء لآليات عمل النظام وممارساته، والانتقال من التجربة التوافقية إلى صيغة الديمقراطية التي تحكمها الأغلبية السياسية بعيداً عن الانتماءات الفرعية الضيقة، لكن هذا الانتقال يحتاج الى ثقافة سياسية مساهمة، وارادة سياسية عميقة التصور لمستقبل العراق السياسي وما يحيط به من تحديات ومحن تحتاج إلى نضوج سياسي لتلافيها، أو على أقل تقدير عبورها بأقل الخسائر. وتوصل الى البحث الى مجموعة من الاستنتاجات حول تجربة العراق التوافقية منها:

1- يؤكد البحث أن الديمقراطية التوافقية تمثل آلية إجرائية وعملية لإدارة الفعل السياسي وهندسة السلطة في المجتمعات الفسيفسائية التي تعاني من انقسامات هوياتية حادة وغير منسجمة. فهي لا تطرح نفسها كنظام قيمي مثالي، بل بوصفها حزمة من الأدوات والآليات المصممة خصيصاً لتنظيم التنافس وضبط الصراع على السلطة عبر قنوات التوافق، والتسوية والمساومة المستمرة بين النخب الممثلة للمكونات والطوائف، وذلك بغية تحييد خيارات العنف المتبادل وصون الحد الأدنى من التماسك العام.

2- إن هذه التجربة تعد تجربة حديثة على الممارسة السياسية في الدولة العراقية، إذ عانى المجتمع فيها من سيطرة العسكر على مقاليد الحكم في العراق الجمهوري، فضلاً عن دكتاتورية النظم الحاكمة.

3- إن واقع العراق بعد عام 2003، فرض عليه الأخذ بالديمقراطية التوافقية فقد تدخلت قوات الإحتلال الأمريكي في فرض النموذج التوافقي كآلية للعمل السياسي في عراق ما بعد عام 2003، وضرورة إشراك جميع المكونات في الفعل السياسي.

4- من خلال التقييم النقدي لواقع التجربة العراقية بعد عشرين عاماً من المأسسة، يمكن الجزم بأن هذا النموذج لم يحقق نجاحاً بنيوياً شاملاً، بل أتسم بحالة من الجدلية والتباين الوظيفي؛ ففي الوقت الذي نجحت فيه التوافقية -كأداة لإدارة الأزمة- في احتواء الصراعات المكوناتية المسلحة، وحماية وحدة الجغرافيا السياسية للدولة، ومنع

انفراد أي فصيل بمقدرات الحكم، إلا أنها أخفقت إخفاقاً جسيماً في بناء دولة المؤسسات والمواطنة. إذ تحولت التوافقية إلى محاصصة مغلقة تسببت في شلل مراكز صنع القرار الإستراتيجي، وتفشي الفساد البنيوي، وتراجع الكفاءة الإدارية، وتجذير الانقسامات المجتمعية بدلاً من صهرها.

5- واجهت الصيغة التوافقية في الحالة العراقية من انحرافات في التنفيذ، وأدت لتعطيل بعض من وظائف البرلمان العراقي فقد عطلت الكثير من القوانين بسبب حجة التوافق، كما أن الدور الرقابي تعطل هو الآخر بسبب آليات إشغال المناصب بطريقة المحاصصة.

6- إن التجربة التوافقية العراقية تميزت بالكثير من السلبيات وأبرزها هي تقاليد النخبة الحاكمة التي تحولت بالديمقراطية من صيغة التوافق السياسي بين المكونات إلى صيغة مغايرة تقوم على المحاصصة على أساس الانتماء القومي، أو الديني، أو المذهبي.

7- ومع ما ذكر من مساوئ وعيوب للتجربة التوافقية في عراق ما بعد2003، إلا أنها كانت الخيار الأمثل من الفوضى السياسية، والعنف والإرهاب، وهي كذلك بديل مناسب لتقاليد وتاريخ سيء من الدكتاتورية التي حكمت الدولة قبل عام 2003.

أما أهم التوصيات التي نوصي من خلال هذا البحث فهي:

1- إن محصلة هذا التقييم العلمي تفرض حتمية المراجعة الإستراتيجية ووجوب البدء بـ "إعادة هندسة" شاملة لبنية النظام السياسي وآليات اشتغاله، والعمل الجاد على فك الإرتباط التدريجي مع النموذج التوافقي المأزوم لصالح العبور نحو "ديمقراطية الأغلبية السياسية" العابرة للمكونات والولاءات الفرعية الضيقة .

2- ضرورة الانتقال من ديمقراطية المحاصصة إلى الديمقراطية المدنية، والسعي لبناء قواعد وآليات الديمقراطية الراسخة، عبر دعم مسارات الفعل الحكومي بمزيد من جرع الديمقراطية والعدالة في توزيع موارد النظام بين المكونات المكونة للدولة بصرف النظر عن انتماءاتها الضيقة أو توجهاتها السياسية، والنزاهة والمساواة.

3- إن هذا التحول المفصلي في تاريخ العراق المعاصر لا يمكن تحقيقه عبر مجرد تعديلات نصوص دستورية أو قانونية جافة، بل يتطلب أمرين أساسيين: تطوير الثقافة السياسية، بصياغة ثقافة مجتمعية وسياسية مساهمة ونشطة، تؤمن بقيم المواطنة، والقبول بالآخر، والمأسسة الديمقراطية التي تحمي حقوق الأغلبية والأقليات على حد سواء. فضلاً عن بلورة إرادة سياسية واعية فوجود نضوج حقيقي لدى النخب الحاكمة يعطي رؤية عميقة عن تحديات المستقبل والأزمات الإقليمية والمحلية المحيطة بالعراق.

4- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ الثقافة السياسية المساهمة، والانتقال من المجتمع المكوناتي الى المجتمع المدني الذي يعد الأساس الرصين للديمقراطية على كافة الصعد السياسية والاجتماعية والثقافية.

5- استكمال البناء المؤسسي في النظام السياسي العراقي، وخاصة فيما يتعلق بمجلس الاتحاد الذي يعد النصف الثاني للسلطة التشريعية العراقية.

6- اعتماد مرحلة انتقالية تنتهي بإنتهاء متطلبات وجودها، وعدم تأبيدها، وصولاً إلى درجة مقبولة من الانسجام المجتمعي بين المكونات العراقية، وخاصة إذا ما علمنا أن بعض المكونات تعانى من حالة من العزلة التي تولد الإغتراب الذي له آثار عميقة ومؤثرة على الأمن الوطني العراقي.

7- مواجهة الإنحراف السياسي في آليات عمل مؤسسات النظام عن طريق تحسين الأداء المؤسساتي، فهشاشة وضعف اجراءات المحاسبة في النظام السياسي، تشكل معاول هدم في جسد الديمقراطية الناشئة فيه، وتستدعي جهداً كبيراً لديمومة استمرارها وتطورها.

8- إن تفعيل سياسات المصالحة الوطنية ضرورة ومبدأ أساسي قبل البدء في عملية انتقال مدني لديمقراطية الاغلبية السياسية، فوجود مكونات مجتمعية تحس بانها مستهدفة من قبل النظام السياسي ومقصية ومهمشة، يعد منغص وتحدي كبير لعملية الانتقال الديمقراطي.

Conclusion:

Consociationalism represents a practical mechanism for exercising political action and managing authority. It constitutes a set of mechanisms and methods designed to regulate competition and conflict over power in societies characterized by fragmented and non-harmonious social pluralism. This is achieved through consensus-building and negotiated settlements among groups representing sectarian and societal components. Based on the discussion presented in this study regarding the advantages and disadvantages of the Iraqi consociational experience, it can be concluded that it has not achieved complete success. While it succeeded in certain cases, it significantly failed in others.

Evaluating the Iraqi consociational experience requires a re-engineering and restructuring of the system's mechanisms and practices, as well as a transition from consociational arrangements toward a form of democracy governed by a political majority, detached from narrow sub-identities. However, such a transition necessitates a participatory political culture and a deeply envisioned political will capable of shaping Iraq's future amid the surrounding challenges and crises. These challenges require political maturity either to overcome them or, at the very least, to navigate them with minimal losses.

The study reached several conclusions regarding Iraq's consociational experience:

1. This experience is relatively recent in Iraq's political practice. Iraqi society had previously endured prolonged military dominance over governance during the republican era, in addition to the dictatorship of successive regimes.

2. Iraq's post-2003 reality imposed the adoption of consociational democracy. The U.S. occupation forces intervened in institutionalizing the consociational model as a mechanism for political governance in post-2003 Iraq, emphasizing the inclusion of all societal components in political participation.

3. The consociational formula in Iraq witnessed deviations in implementation, which led to the paralysis of some parliamentary functions. Many laws were obstructed under the pretext of consensus, and the oversight role was likewise weakened due to the quota-based distribution of positions.

4. The Iraqi consociational experience has been marked by numerous shortcomings, most notably the practices of the ruling elite, which transformed democracy from a

framework of political consensus among components into a system of quota-sharing based on ethnic, religious, or sectarian affiliation.

5. Despite the shortcomings and flaws of the consociational experience in post-2003 Iraq, it represented a preferable option compared to political chaos, violence, and terrorism. It also served as a suitable alternative to the negative traditions and authoritarian history that characterized the state prior to 2003.

Recommendations

1. A necessary transition from quota-based democracy to civil democracy, through building solid democratic foundations and mechanisms. This requires strengthening governmental performance with deeper democratic practices and ensuring justice in the distribution of state resources among all components, regardless of narrow affiliations or political orientations, while upholding integrity and equality.

2. Activating the role of civil society institutions in consolidating a participatory political culture, and transitioning from a component-based society toward a civil society that forms the solid foundation of democracy at political, social, and cultural levels.

3. Completing institutional construction within the Iraqi political system, particularly with regard to the Federation Council, which represents the second chamber of Iraq's legislative authority.

4. Adopting a transitional phase that concludes once its requirements are fulfilled, without institutionalizing it permanently, in order to achieve an acceptable degree of societal cohesion among Iraqi components. This is especially important considering that some components suffer from isolation that generates alienation, with profound implications for Iraqi national security.

5. Addressing political deviations in the functioning of state institutions by improving institutional performance. The fragility and weakness of accountability procedures within the political system constitute destructive forces undermining emerging democracy and require substantial efforts to ensure its sustainability and development.

6. Activating national reconciliation policies as a fundamental necessity before initiating a transition toward a civil democracy based on political majority rule. The presence of societal components that perceive themselves as targeted, excluded, or marginalized by the political system represents a serious obstacle and challenge to democratic transition.

المصادر:

أولاً: القوانين والدساتير:

1-دستور جمهورية العراق لعام 2005.

2- قانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم رقم (13) لسنة 2008.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:

1-عبدالفتاح، ابراهيم، **منابع الفكر الديمقراطي بين النظرية والتطبيق في التجربة العراقية**، (مركز الرابطة للدراسات والبحوث والتوثيق، 2013).

2-الصبيحي، أحمد شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، (بيروت، مركز درسات الوحدة العربية، سلسلة دراسات الدكتوراه(37)،، تشرين الأول/ اكتوبر 2000).

3- ليبهارت، آرنت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة: حسني زينة، (بغداد-بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، 2006).

4-ابراهيم، حسنين توفيق وعبدالله، عبدالجبار أحمد، **التحولات الديمقراطية في العراق: الفرص والتحديات**، (مركز الخليج للأبحاث، دراسات عراقية، 2005).

5-غزال، خالد، **من الدين الى الطائفة: في ضرورة الدولة المدنية**، ط1، (بيروت، دار الساقي، 2015).

6- الصلح، رغيد، **الديمقراطية التوافقية في اطارها العالمي واللبناني**، (بيروت، سلسلة الدراسات والمعلومات، مجلس النواب/الجمهورية اللبنانية، كانون الثاني 2007).

7-سلوم، سعد، **الوحدة في التنوع: التعددية وتعزيز المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في العراق**، ط1، (بيروت-بغداد، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، 2015).

8- الشيخ، سعد شهاب أحمد، **الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الاداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام 2005**، (المانيا-برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2022).

9- ابراهيم، شمال احمد، **اشكاليات الديمقراطية التوافقية في العراق**، (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013).

10- حافظ، عبدالعظيم جبر، **التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل**، (بيروت، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، 2011).

11- بشارة، عزمي، **الطائفة-الطائفية-الطوائف المتخيلة**، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،، آذار/مارس 2018).

12-كوران، يوسف، **التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية**، (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2010).

ثالثاً: المجلات والدوريات:

1- الغرباوي، ازهار، "الديمقراطية التوافقية: المفهوم والتطبيق في مجتمع متعدد"، **جريدة الصباح الكويتية، (الكويت في 2006/12/13).**

2-نوري، اسراء علاء الدين وعثمان، حسين علي، "النظام السياسي في العراق: الازمات –السياسات والمعالجات"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد (63)- السنة الثانية عشر، (بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2020).

3-علي، آمنة محمد، "اشكالية تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 51، (بغداد، الجامعة المستنصرية، 2015)

4-حسن، حارث، "التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج"، **مجلة سياسات عربية**، العدد (23)، (الدوحة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2016).

5- الدليمي، حافظ علوان حمادي، "ديمقراطية الاحزاب واحزاب الديمقراطية: دراسة لحالة العراق بعد عام 2003"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد (44)، (بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد).

6- عمير، حسن تركي، "اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية"، **مجلة ديالى**، العدد (58)، (العراق، جامعة ديالى، 2013).

7-العرداوي، خالد عليوي، "الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي"، **مجلة القانون والسياسية**، عدد خاص، (اربيل، جامعة صلاح الدين، 2011)

8- عمارة، رشيد، "الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي"، **مجلة زانكوى سليماني**، العدد (30)، (السليمانية، جامعة السليمانية، تشرين الاول 2010).

9- علوان، علي محمد وعطوان، خضر عباس، "اداء البرلمان العراقي: أفكار أساسية لعقل برلماني رشيد"، **مجلة بيت الحكمة**، العدد (51)، (بغداد، بيت الحكمة، 2011).

10-عبد الكريم، فراس، "اداء البرلمان العراقي بعد عام 2005: الواقع والطموح"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (52)، (بغداد، الجامعة المستنصرية، 2012).

11- قاسم، وليد حسن رجب، "الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي: دراسة تحليلية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (487)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ايلول /سبتمبر 2019).

12- محمد، ياسين سعد، "اشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (27)، كلية العلوم السياسية، (بغداد، الجامعة المستنصرية، ابريل 2009).

13- العيثاوي، ياسين محمد حمد، "الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق"، **مجلة دراسات دولية**، العدد (60)، (بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد).

14- "أزمات التنمية السياسية في العراق وسبل العلاج بعد العام 2003". 2022. مجلة تكريت للعلوم السياسية 3 (29): 28-63.

رابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1- فليح، طه، "الديمقراطية التوافقية وامكانية نجاحها في حل مشكلة السلطة في العراق"، رسالة (ماجستير غير منشوره)، كلية الحقوق-الجامعة الاسلامية في لبنان، لبنان- خلدة، 2015-2016.

2-حاجي، عمر حاجي سليمان، "الديمقراطية التوافقية في العراق بعد 2003: الفرص والتحديات"، رسالة (ماجستير غير منشوره)، جامعة الشرق الادنى، نيقوسيا، 2020.

3- السيد محمد، محمد زين العابدين، "الديمقراطية التوافقية وأثرها على الحياة السياسية: دراسة حالة لبنان"، رسالة (ماجستير غير منشوره)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2009.

خامساً: الصحف:

1- عطوان، خضر عباس، "العراق معضلة بناء الدولة"، جريدة الزمان، (بغداد)، العدد (4480)، نيسان/ابريل2013.

Sources:

First: Laws and Constitutions

1. Constitution of the Republic of Iraq (2005).
2. Law of Executive Procedures for the Formation of Regions No. (13) of 2008.

Second: Arabic and Translated Books

1. Abdul Fattah, Ibrahim. *Sources of Democratic Thought between Theory and Application in the Iraqi Experience.* Markaz Al-Rabita for Studies, Research and Documentation, 2013.
2. Al-Subaihi, Ahmed Shukr. *The Future of Civil Society in the Arab World.* Beirut: Center for Arab Unity Studies, Doctoral Studies Series (37), October 2000.
3. Lijphart, Arend. *Consociational Democracy in a Plural Society.* Translated by Husni Zeina. Baghdad–Beirut: Institute for Strategic Studies, Al-Furat Publishing and Distribution, 2006.
4. Ibrahim, Hassanein Tawfiq and Abdullah, Abduljabbar Ahmed. *Democratic Transformations in Iraq: Opportunities and Challenges.* Gulf Research Center, Iraqi Studies Series, 2005.
5. Ghazal, Khaled. *From Religion to Sect: On the Necessity of the Civil State.* 1st ed. Beirut: Dar Al-Saqi, 2015.
6. Al-Sulh, Raghid. *Consociational Democracy in Its Global and Lebanese Context.* Beirut: Studies and Information Series, Lebanese Parliament, January 2007.
7. Salloum, Saad. *Unity in Diversity: Pluralism and the Promotion of Inclusive Citizenship in Iraq.* 1st ed. Beirut–Baghdad: Masarat Foundation for Cultural and Media Development, 2015.
8. Al-Sheikh, Saad Shihab Ahmed. *Consociational Democracy and Its Impact on the Political Performance of the Iraqi Political System after 2005.* Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2022.
9. Ibrahim, Shamal Ahmed. *Problematics of Consociational Democracy in Iraq.* Sulaymaniyah: Kurdistan Center for Strategic Studies, 2013.
10. Hafez, Abdulazim Jabr. *Democratic Transition in Iraq: Reality and Future.* Beirut: Egypt Murtada Foundation for the Iraqi Book, 2011.
11. Bishara, Azmi. *The Sect – Sectarianism – Imagined Sects.* Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, March 2018.
12. Koran, Yousif. *The Constitutional Organization of Plural Societies in Democratic States.* Sulaymaniyah: Kurdistan Center for Strategic Studies, 2010.

Third: Journals and Periodicals

1. Al-Gharbawi, Azhar. "Consociational Democracy: Concept and Application in a Plural Society." *Al-Sabah Newspaper*, Kuwait, 13 December 2006.
2. Nouri, Israa Alaa Al-Din and Othman, Hussein Ali. "The Political System in Iraq: Crises – Policies and Treatments." *Political Issues Journal*, No. (63), 12th Year. Baghdad: College of Political Science, Al-Nahrain University, 2020.
3. Ali, Amna Mohammed. "The Problematic of the Consociational Democratic Experience in Iraq." *Al-Mustansiriyah Journal for Arab and International Studies*, No. 51. Baghdad: Al-Mustansiriyah University, 2015.

4. Hassan, Harith. “The Consociational Experience in Iraq: Theory, Application and Outcomes.” *Arab Policies Journal*, No. (23). Doha, November 2016.
5. Al-Dulaimi, Hafez Alwan Hamadi. “Party Democracy and Democratic Parties: A Study of Iraq after 2003.” *Journal of Political Science*, No. (44). Baghdad: College of Political Science, University of Baghdad.
6. Omair, Hassan Turki. “Problematics of Democratic Transition in Iraq: A Study in Consociational Democracy.” *Diyala Journal*, No. (58). University of Diyala, 2013.
7. Al-Ardawi, Khaled Alawi. “Federalism and Consociational Democracy in Light of the Iraqi Reality.” *Journal of Law and Politics*, Special Issue. Erbil: Salahaddin University, 2011.
8. Amara, Rashid. “Consociational Democracy: A Study of Iraqi Political Behavior.” *Zanko Sulaimani Journal*, No. (30). Sulaymaniyah University, October 2010.
9. Alwan, Ali Mohammed and Atwan, Khudr Abbas. “Performance of the Iraqi Parliament: Foundational Ideas for a Rational Parliamentary Mind.” *Bayt Al-Hikma Journal*, No. (51). Baghdad: Bayt Al-Hikma, 2011.
10. Abdulkarim, Firas. “Performance of the Iraqi Parliament after 2005: Reality and Aspirations.” *Al-Mustansiriyah Journal for Arab and International Studies*, No. (52). Baghdad: Al-Mustansiriyah University, 2012.
11. Qasim, Walid Hassan Rajab. “Elections in Post-Ethnic Conflict States: An Analytical Study.” *Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal*, No. (487). Beirut: Center for Arab Unity Studies, September 2019.
12. Mohammed, Yassin Saad. “Problematics of Consociational Democracy and Its Reflections on the Iraqi Experience.” *Al-Mustansiriyah Journal for Arab and International Studies*, No. (27). College of Political Science, Baghdad: Al-Mustansiriyah University, April 2009.
13. Al-Eithawi, Yassin Mohammed Hamad. “Negative Implications of Political Quota-Sharing on the Institutional and Societal Structure of the Democratic System in Iraq.” *International Studies Journal*, No. (60). Baghdad: Center for Strategic Studies, University of Baghdad.
14. Khudhir, Murtadha Ahmed, and BILAL MOHAMMED SABER. "Crises of political Development in Iraq and ways of treatment after 2003." Tikrit Journal For Political Science 3.29 (2022): 28-63.

Fourth: Theses and Dissertations

1. Faleh, Taha. “Consociational Democracy and the Possibility of Its Success in Solving the Problem of Authority in Iraq.” Unpublished Master’s Thesis, Faculty of Law, Islamic University of Lebanon, Khaldeh, 2015–2016.
2. Haji, Omar Haji Suleiman. “Consociational Democracy in Iraq after 2003: Opportunities and Challenges.” Unpublished Master’s Thesis, Near East University, Nicosia, 2020.
3. Al-Sayyid Mohammed, Mohammed Zain Al-Abidin. “Consociational Democracy and Its Impact on Political Life: The Case of Lebanon.” Unpublished Master’s Thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2009.

Fifth: Newspapers

1. Atwan, Khudr Abbas. “Iraq: The Dilemma of State-Building.” *Al-Zaman Newspaper*, Baghdad, Issue No. (4480), April 2013.